نقطتين شارحة

▪ مازن الزيدي

هل أتاكم حديث مشعان؟

اتابع مؤخرا اطلالات النائب السابق مشعان الجبوري، المطلوب سابقا والمحبوب لاحقا، من على شاشته الشعب حاليا، هل تذكرون هاونات قناة الزوراء؟، وهو يقوم بنشر غسيل طوائف من الطبقة السياسية وصراع البقاء الذي تخوضه على مدار الساعة لقضم اكبر قطعة من كعكة اعمارنا.

الجبوري، صاحب التاريخ والمواقف المثيرة للجدل، يشن حملة كبيرة للدفاع عن وزير المالية بوجه ما يصفه "ابتزاز" اسرة الكربولي المكونة من جمال، زعيم كتلة الحل المنضوية ضمن العراقية، واحمد، وزير الصناعة، ومحمد، عضو مجلس النواب، الذين يتهمهم بشن حملة استهداف رافع العيساوي بدعم قناة فضائية مشهورة.

مشعان، الذي تنقل بقدرة قادر طيلة العقدين الماضيين بين حسين كامل وحارث الضاري ومعمر القذافي وحط رحاله مؤخرا في رحاب المالكي، تحدث عن دور "اسرة الكابوني" كما يحلو له تسمية الاخوان كربولي في دعم الجماعات المسلحة ودورهم في عمليات الاستحواذ على الاملاك العامة من خلال شبكة النفوذ التي نجحوا في بنائها بعد دخولهم في ائتلاف العراقية خلال انتخابات ٢٠١٠.

الكثير من التهم التي وجهها "زعيم كتلة المصالحة والتحرير" لحلفاء الامس ليست خافية على الاوساط الصحفية والسياسية، ومنها ان جمال الكربولي مطلوب بتهمة دعم جماعات ارهابية عندما سخر امكانات الهلال الاحمر العراقي، عندما كان رئيسا له، لتكديس السلاح واخفاء مسلحين ينتمون لمجموعة اشرف على تأسيسها هو بنفسه ومن ثم وشى بقادتها للاميركان وتم القاء القبض عليهم.

كما انه مطلوب بتهم اختلاس اموال وتبرعات اجنبية استولى عليها ولا يعلم اين ذهبت. تصوروا زعيم كتلة نيابية مطلوبا بتهم ارهاب وفساد مالي؟

وليس خافيا ايضا بان وزير صناعتنا اليوم كان يشغل صفة سائق في جمعية الهلال الاحمر في ظل رئاسة شقيقه الزعيم، وانه قفز الى كرسي الوزارة بلا مؤهل وها هو مشعان يتهمه بالحصول على عقود لاستثمار الفوسفات في المنطقة الغربية وبيع مصانع ومعامل بسعر التراب، كما يتهمه بتسريب محاضر اجتماعات الحكومة الى دولة جارة لدى العراق معها تاريخ من المشاكل العالقة.

اذن ما الذي يمنع محاسبة هؤلاء برلمانيا وقضائيا يا ترى؟ يجيب الجبوري بان "اسرة الكابوني"، كما يقول هو من على شاشته، وقفت ضد مشروع استجواب رئيس الوزراء وهي من خرقت النصاب عندما بعث جمال الكربولي رسالة الى الرئيس طالباني يدعوه لسحب تواقيع نواب كتلته الـ ١٢، وبذا نجا المالكي من استجواب بارزاني والصدر وعلاوي والنجيفي.

بل يذهب الجبوري ابعد من ذلك عندما يؤكد بان المالكي على علم بحجم الفساد الذي تورطت به هذه الاسرة، بما في ذلك التجسس على حكومته، لكنه يفضل غض البصر عنها نظرا لاستمرار الازمة مع العراقية من جهة ومع اقليم كردستان من جهة اخرى.

وبعيدا عن الانطباع السائد حول مشعان الجبوري ومواقفه المتقلبة ذات اليمين وذات الشمال، الا ان ما كشفه من معلومات خطيرة تهدد امن البلاد وتستحق اعلان حالة طوارئ في اي دولة تحترم نفسها ولديها ادنى شعور بـ "الكرامة الوطنية".

لم يسأل البرلمان ولا الحكومة ولا الصحافة كيف تسنى لشخص مطلوب قضائيا تشكيل كيان سياسي والدخول في انتخابات؟ وكيف تم إعطاؤه اهم وزارتين وهما الكهرباء والصناعة والمعادن، ولماذا تتصدر هاتان الوزارتان قائمة الوزارات الفاشلة منذ ٢٠٠٣.

فما هو مصير ٣٠ مليار دولار وهل تبخرت في أروقة وزارة تعاقب عليها ٣ وزراء في اقل من سنتين؟ وما مصير المصانع العملاقة التي صرف عليها العراق "دم قلبه" خلال عقدي السبعينات والثمانيات، ولماذا حولت منشآت التصنيع العسكري من مصانع ناجحة الى اخرى منخورة فاشلة وهي الان تعرض بالمزاد العام للاستثمار الاجنبي (اقرؤها البيع).

المصانع والمعامل التي كانت تعج بخيرة عقول وخبرات العراق الذين أعادوا الكهرباء في ظرف ٣ اشهر بعد الدمار الكبير الذي طالها اثناء حرب ١٩٩١، اصبح كوادرها "يعدون اياما ويقبضون راتبا"، اما الوزارة فتحولت الى وكالة لاستيراد سيارة الـ "سايبا" الايرانية وباقي الماركات السيئة، ولا تشغل دوائرها الا بالاقتراض من "كيس" العيساوي وزير المالية.

حقا انها دولة "سايبة"!

القانون أصبح لدى رئاسة البرلمان

الحكومة تخشى العفو العام لأنه "سيطلق سراح إرهابيين"

□ متابعة /المدى

كشف مصدر مقرب من الحكومة، أمس الاثنين، عن احتواء قانون العفو العام على بنود "خطيرة" تؤدي إلى الإفراج عن المدانين بالانتماء إلى مجاميع مسلحة متورطة باستهداف المواطنين. بينما أكدت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني أن "قانون العفو العام وصل الى هيئة الرئاسة وسيتم التصويت عليه في جدول اعمال البرلمان".

وقال المصدر الذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه في حديث لـ"شفق نيوز" إن "قانون العفو العام يحتوي على بنود خطيرة تسمح لبعض الإرهابيين بالخروج من السجن، وهذا القانون سيعود بالبلد الى ايام التدهور الأمني في عامي ٢٠٠٦".

وأضاف المصدر أن "قانون العفو العام في حال اقراره سينسف جهود الحكومة خلال الأعوام السابقة لتحسين الواقع الامني وتكوين حالة من الاستقرار التي يشهدها البلد اليوم".

وأشار إلى ان "من يريد التصويت على هذا القانون، ويحاول إخراجه الى النور وراءه دوافع سياسية تهدف الى اعادة البلاد الى المربع الاول لان القانون في حالته الحالية يشير الى هذا الامر".

ورأت النائبة عن القائمة العراقية عتاب الدوري، ان تصويت اعضاء مجلس النواب في جلسة مجلس النواب الاخيرة على قانون العفو العام يمثل الخطوة الاولى باتجاه اثبات حسن النوايا، و دليل على وجود الرغبة الصادقة في تطبيق الاصلاحات التي تنادى بها الكتل السياسية.

وقالت الدوري في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه ان " التصويت على قانون العفو العام بات ضرورة ملحة لا بد منها، خاصة وان الكثير من الأبرياء يقطنون خلف قضبان السجون من دون وجه حق او جرم يرتكب، سوى انهم ذهبوا ضحية للمخبر السري.

واضافت الدوري ان" على الكتل السياسية التي تنادي بالاصلاحات ان تبرهن على حسن النوايا وان تصوت على قانون العفو الذي ينتظره الكثير من المعتقلين الذين تعرضوا الى أسوأ انواع العذاب والاهانة من دون ذنب يقترف، مشددة على ضرورة ان لا يشمل العفو العام من تلطخت ايديهم بدماء ابناء الشعب، وان يكون هناك نوع من التوازن ما بين حقوق الجاني وذوي الضحايا.

ودعت الى الغاء العمل بقانون هيئة المساءلة والعدالة الذي احدث صدعا كبيرا بين ابناء الشعب، واسهم في تعزيز روح التفرقة والضغينة، مشيرة الى ان ايقاف العمل بهذه الهيئة يمثل الخطوة الثانية بعد إقرار العفو العام باتجاه بناء البلد وتحقيق المصالحة الوطنية.

الى ذلك أكدت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني أن "قانون العفو العام وصل الى هيئة الرئاسة وسيتم التصويت عليه في جدول أعمال البرلمان المقبلة.

وقالت الدايني أن "الخلافات الدائرة بين الكتل السياسية هي السبب الرئيسي لتأخير إقرار قانون العفو العام".

وأضافت أن"قانون العفو العام هو من القوانين المهمة جداً لأنه يتعلق بقضية تهم الكثير من الابرياء في السجون".

وبينت الدايني "هناك وجهات نظر مختلفة للكتل السياسية حول القانون".

ودعت الدايني النواب الى الذهاب الى إقرار القانون وتجاوز الخلافات وفتح صفحة جديدة لكي يعود المعتقلون وكل من أضلهم الطريق الى الرشد ويكون عنصر بناء في هذا المجتمع لا ان نجعل من السجون التي يدور حولها الكثير من الأمور التعسفية وتجاوز حقوق الإنسان والبغي والظلم وعمليات طائفية".

وكانت المواقف في البرلمان قد انقسمت بشأن قانون العفو المقترح على الرغم من تأييد النواب بشكل مبدئي لإصداره، وتتركز الخلافات بين الكتل البرلمانية على كيفية تحديد الفئات المشمولة بهذا العفو من عدمها أبرزها شمول مزوري الشهادات الدراسية ومقاومي الوجود الامريكي.

يشار إلى أن قانون العفو العام المقترح ينص في مادته الاولى على أن يعفى عفواً عاما وشاملاً عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل وخارج البلد المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أم غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب.

كما يؤكد القانون، انه يجري إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه أو مدانين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي.

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات

العدد: ١٥٩٢
التاريخ:٢٠١٢/٨/٢٧

مناقصة رقم (٦٣) / إعلان للمرة الثانية

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الثانية للمشروعين الموضحين في الجدول المرفق والخاصين بالشركة العامة للبيطرة/ المستشفى البيطري في المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١٢ استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الاحد الموافق ٢٠١٢/٩/٩ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٩/٢٠ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.

٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.

٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.

٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com

٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.

٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد. وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.

٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:

مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد

٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١٠-يلتزم الطرف الثاني -المنفذ للعقد - بان يشغل ما لايقل عن ٥٠ ٪ من عماله وموظفيه من العماله الوطنية عن طريق مركز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب

١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٨/٢٧

مناقصة رقم (63) / إعلان للمرة الثانية
مشروعي الشركة العامة للبيطرة/ المستشفى البيطري في المثنى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص كحد ادنى	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	بناء وتجهيز مختبر بيطري	الرميثة	إنشائية/١٠	٥٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء
٢	إنشاء مستوصف بيطري في بصية	بصية	إنشائية/٩	١٠٠٠٠٠	

بسم الله الرحمن الرحيم

((إعـــــــلان))

تعلن وزارة المالية عن توفر وظائف شاغرة في بغداد والمحافظات الاخرى للعمل في الهيئة العامة للكمارك من خريجي الكليات والمعاهد وفق الاختصاصات التالية (القانون، المحاسبة، الاحصاء، لغات الانكليزي، تقنيات معلوماتية، حاسبات) وكذلك خريجي الشهادات الاخرى في الاختصاصات (أمناء الصناديق والفنيين والسواق) فعلى الراغبين في التعيين ممن تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات المطلوبة تقديم طلباتهم في مركز الوزارة/ مكتب الوزير/ قسم شؤون المواطنين ولمدة (15) (خمسة عشر يوماً) اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية مستصحبين معهم المستمسكات الشخصية والوثائق الدراسية مع صور عدد(2)

وكيل وزارة المالية وكالة
/ ٨/ ٢٠١٢